

الظروف البيئية لفايروس كوفيد 19 على الصناعة البنكية: أي حتمية للشمول المالي الرقمي

Environmental conditions of COVID-19 on the Banking Industry: An inevitability for Digital Financial Inclusion

حاكي نجيب الله 01

مركز البحث في الاقتصاد المطبق من أجل التنمية، الجزائر *

nadijballahhakmi@gmail.com

تاريخ القبول: 2021/08/04

تاريخ الاستلام: 2021/06/06

مستخلص:

تطرقنا في بحثنا هذا الى أهم الإجراءات المتخذة من بعض البلدان لاحتواء الانعكاسات السلبية في الجانب المالي لجائحة كوفيد 19، وحتمية الاستعانة برقمنة الجهاز البنكي، وتعرضنا الى أهم حزم المساعدات المقررة من بعض الحكومات لتكييف سياساتها النقدية مع الظرف البيولوجي، في الفترة من ديسمبر 2019 الى يومنا هذا، أي منذ بدايات الانتشار واسع النطاق لكوفيد 19، وباستخدام المنهج التحليلي لرود فعل البلدان تجاه الصدمة البيولوجية غير المتوقعة وآثارها على تكييف سياساتها معها من أهمها تخفيض نسب الاحتياطي الالزامي، وتطوير الأنظمة المالية الرقمية، تأجيل تسديد القروض المستحقة أو إعادة جدولتها، مع ضمان استدامة التمويل عبر منح الائتمان.

الكلمات المفتاحية: كوفيد 19، القطاع البنكي، الركود الاقتصادي، الاستقرار المالي، الصلابة المالية.

تصنيف JEL: G, 2, 0

Abstract:

In our research, we touched on the most important measures taken by some countries to contain the negative repercussions on the financial side of the Covid 19 pandemic, and the imperative to use the digitization of the banking system, and we presented the most important aid packages approved by some governments to adapt their monetary policies to the biological situation, In the period from December 2019 to the present day, that is, since the beginnings of the widespread spread of COVID-19, the most important

* المؤلف المراسل.

of which is the reduction of mandatory reserve ratios, And developing digital financial systems, deferring or rescheduling outstanding loans, while ensuring the sustainability of financing through granting credit.

Keywords: Covid-19, banking sector, economic recession, financial stability, financial resilience.

Jel Classification Codes: G, 2, 0.

1. مقدمة:

لقد سبب الفيروس العابر للقارات، في ظل الانفتاح الاقتصادي الكبير، وزيادة حجم التبادلات التجارية بين الدول، وزيادة حركة الاشخاص في زيادة انتشار فيروس كوفيد 19 على نطاق واسع عبر العالم، والذي كان له عدة نتائج في عديد القطاعات الحيوية، فبعد فرض إجراءات التباعد الاجتماعي في الكثير من البلدان التي شكلت بؤرا لانتشاره، كإجراء وقائي لتفادي تفشي الفيروس، كان سببا في تجميد العديد من الأنشطة التجارية والانتاجية والخدمات، وبالتالي تعطيل الدورات الاقتصادية بدون علم بشدتها أو مداها. وبما أن القطاع البنكي يعتبر ممولا ومغذيا حيويا للقطاعات المتضررة من الحجر الصحي نظرا لعدم نشاطها خلال هاته الفترة، فيصبح في وجه ما يسمى بمخاطر الائتمان الناتجة عن عدم قدرة العملاء أو تأخرهم في تسديد مستحقاتهم من القروض كليا أو جزئيا. فقد أدت أزمة كورونا الى إحداث آثار أهمها الركود الاقتصادي غير المسبوق، والتي لم يتم حصر مستوى تأثيرها ومداها الزمني في ظل عدم اليقين وارتفاع التقلب الحاد مع تراجع سيولة الأسواق بما فيها العميقة منها، مما يؤدي في المدى المتوسط الى التأثير على الاستقرار المالي، فقد حدث هبوط حاد في أسعار الأصول الخطرة منذ تفشي هذه الجائحة. وفي أسوأ نقطة من موجة البيع، عانت الأصول الخطرة من انخفاضات تعادل أو تزيد على نصف الانخفاضات التي حدثت في 2008، بانخفاضات بنسبة 30% أو أكثر في فترة القاع لأسعار الأسهم وحدثت قفزة في فروق العائد. كذلك ظهرت علامات الضغط في كبريات أسواق التمويل قصير الأجل، وباعتبارها صمام الأمان للسياسة النقدية تدخلت البنوك المركزية في تخفيض أسعار الفائدة الأساسية. وكما يحدث كثيرا في أوقات العسر المالي، تتحمل الأسواق الصاعدة العبء الأكبر. والواقع أن الأسواق الصاعدة مرت بموجة الخروج الأكبر على الإطلاق لتدفقات الحافظة – حوالي 100 مليار دولار أو 0,4 % من إجمالي ناتجها المحلي - مما يشكل تحديات جسيمة أمام البلدان الأضعف.

الاشكالية

كيف يمكن للبنوك والمؤسسات المالية التأقلم والتكيف مع فيروس كورونا من خلال التكنولوجيا المالية، أو ما هي الإجراءات المتخذة من طرفها لمواجهة الفيروس وضمان استقرار مالي؟

أهمية الموضوع

تظهر أهمية الموضوع المتناول من حتمية التفكير في حلول ناجعة لمواجهة الأزمة البيولوجية التي ساهمت في إضعاف القدرة الائتمانية للأعوان الاقتصاديين، مع ركود اقتصادي غير متوقع فاق ذلك المسجل سنة 2008. وظهرت البدائل الحتمية حتى بعد التعافي من الجائحة، حيث بدأت تأخذ منحنيات متصاعدة في الاهتمام بها نظرا لما تحافظ عليه من دعم جهود التباعد الاجتماعي. مع زيادة الحماية الاجتماعية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

المنهج المتبع

اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي للإلمام بالآثار الناجمة عن الانتشار الواسع والرهيب لعدوى كوفيد 19، والتقصي عن أهم مسبباته لتكييف النظام المالي مع الواقع الصحي، كمتغيرة مستقلة مستحدثة ضمن محددات كفاءة النظام المالي والنقدي في هذه الفترة، وتم اختيار دول أفريقية كنماذج، وتجربتها في هذا الشأن، مع دراسة وتحليل أبعاد أهم مبادرات السلطات النقدية الوصية من خلال تعليماتها للبنوك بضرورة تكييف إجراءاتها وتعاملاتها مع البنوك مع متطلبات المرحلة. فدراسة سلوك النظام المالي وتأقلمه ودرجه تحكمه في تداعيات عدوى كورونا، وأهم الإجراءات المتبناة من طرفه دفعنا لتحليل مدى نجاعة هذه السياسات، وتحليل الاستراتيجيات الناتجة مع التأكيد على ضرورة الإسراع في تبني أطر لبنى تحتية للتكنولوجيا المالية من شأنها تخفيف التأثير على الأداء للبنوك والأسواق المالية على حد سواء.

2. ماهية الشمول المالي الرقمي

مع وصول الشركات لمرحلة العسر المالي وتصاعد معدلات التوقف عن السداد، قد تتوقف أسواق الائتمان بشكل مفاجئ، وخاصة في القطاعات الخطرة كأسواق السندات عالية العائد، وقروض الرفع المالي، وسندات الدين الخاص. وقد حدث توسع سريع في هذه الأسواق منذ الأزمة المالية العالمية، حتى بلغت 9 تريليونات دولار على مستوى العالم، بينما ضعفت الجودة الائتمانية للمقترضين، ومعايير الإقراض، وأوجه الحماية للمستثمرين. ومنذ أوائل مارس، سجلت فروق العائد على سندات العائد المرتفع زيادة حادة رغم انخفاضاتها مؤخرا، وخاصة في

القطاعات الأكثر تضررا من الجائحة. وبالمثل، حدث هبوط حاد في أسعار قروض الرفع المالي - حيث بلغت حوالي نصف الهبوط المشاهد أثناء الأزمة المالية العالمية في نقطة ما. ونتيجة لذلك، رفعت هيئات التصنيف الائتماني تنبؤاتها لعدم السداد بالنسبة للديون المصنفة في درجة المضاربة لتصل إلى مستويات فترات الركود، كما حدث ارتفاع حاد في حالات عدم السداد المشار إليها ضمنا من جانب السوق. وتمتلك البنوك رؤوس أموال وسيولة أكثر من ذي قبل، وأصبحت تخضع في السنوات الأخيرة لاختبارات تقيس تحملها للضغوط ودرجة أكبر من الفحص الرقابي، مما جعلها في وضع أفضل مقارنة بما كانت عليه في بداية الأزمة المالية العالمية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الإجراءات الكبيرة المنسقة من جانب البنوك المركزية لتوفير السيولة للبنوك في كثير من الاقتصادات يتوقع أن تساعد على تخفيف توترات السيولة المحتملة. في ظل انخفاض حصص ملكية البنوك منذ منتصف يناير 2020 أدت إلى قلق المستثمرين بشأن ربحية القطاع المصرفي. ومن هنا تصبح جهات الوساطة البنكية عاملا مضاعفا لآثار الأزمة ودرجة تأثيرها. وينبغي أن تعمل السياسة النقدية وسياسة المالية العامة وسياسة القطاع المالي معا على تخفيف أثر صدمة كوفيد-19 وضمان تعافى مطرد ومستدام بمجرد أن تصبح الجائحة تحت السيطرة. وسيكون التنسيق الدولي المستمر ضروريا لدعم البلدان المعرضة للخطر، واستعادة ثقة السوق، واحتواء المخاطر التي تهدد الاستقرار المالي. والصندوق على استعداد لتسخير كل موارده - أولا لحماية اقتصادات العالم الأكثر عرضة للتأثر بالأزمة، ثم تعزيز التعافي النهائي على المدى الطويل.

1.2 تعريف الشمول المالي الرقمي

1. الابتكار القائم على التكنولوجيا في الخدمات المالية، والذي يمكن أن يؤدي إلى نماذج أعمال جديدة أو تطبيقات أو عمليات أو منتجات ذات تأثير مادي مرتبط بتقديم الخدمات المالية (RATNA SAHAY, 2020, p05).
2. يمكن للشمول المالي الرقمي أن يغير قواعد اللعبة بالنسبة لذوي الدخل المنخفض الذين لا يتلقون خدمات أو يحصلون على خدمات كافية بالإضافة للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة. تشكل التحديات التنظيمية والمعايير الإشرافية- وكذلك الحلول أهم الرهانات التي نواجهها حاليا، وأخرى عبر استشراف وتخيل فقط عندما يتصل المليارات من مستخدمي التمويل الرقمي الجدد بالإنترنت. لدينا الفرصة - وبالفعل مسؤولية الاستعداد لكل من مخاطر ومزايا الرقمنة للخدمات المالية (JAIME CARUANA, 2014).

فالشمول المالي الرقمي يسعى من خلال ضمان أسرع وأنجع وأيسر الطرق للوصول الى الخدمات المالية الرسمية من طرف المقصيين والمحرومين منها من السكان، بحكم عدة عوامل، والتي تكون أقل تكلفة مع ضمان الحماية اللازمة لكل الأطراف مع ضرورة وضع الأطر القانونية المنظمة لهذه المعاملات ومراقبتها لضمان استدامتها وتعزيز الثقة فيها.

للإشارة فعند البدء بأي مشروع يتعلق بالتكنولوجيا المالية لابد من مراعاة العائد مقارنة بالتكلفة المتوقع الحصول عليها، ولهذا فإن تكاليف حيازة التكنولوجيا المالية تنخفض مع تطور وتنافسية مطوري الخدمات المالية والبرمجيات اللازمة لذلك.

2.2 أهمية الشمول المالي الرقمي

تتجلى أهمية الشمول المالي الرقمي من خلال مساهمته في ادماج ونفاذ 1.7 مليار شخص للخدمات المالية الرسمية، بشكل آمن ومستدام لكل أفراد المجتمع، وبالتالي تنخفض تكلفة المعاملات المالية وكذا تتطور سرعتها، وتنخفض تكلفة الفرص البديلة في إطار السعي الحثيث لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وقد برزت أهمية الشمول المالي في ظل كوفيد 19 لتسهيل وصول ما يزيد عن 63% من الأفراد البالغين في الدول العربية الى خدمات مالية تتطلع لطموحاتهم الإدخارية والاستثمارية ضمن خطط ورؤى استراتيجية. كما تتجلى أهمية الشمول المالي لضمان العدالة في تمكين المواطنين من حيازة خدمات مالية من شأنها ضمان المساواة (حسب الجنس والطبقات الاجتماعية... الخ) لتغذية احتياجات رأس المال العامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما أن الشمول المالي الرقمي يقلل من الاعتماد على الخدمات المالية التقليدية، ويسمح بتغطية نطاق جغرافي أوسع، كما يساعد على تقديم هذه الخدمات بصورة أسرع وأقل تكلفة (مجهريه أحيانا) (الوليد طلحة وصبري الفران، 2020، ص 01).

ففي دراسة أجرتها موديز حول أثر المدفوعات الرقمية على النمو الاقتصادي، وصلت الى ان سلوك المؤشرات الاقتصادية الكلية في 70 دولة في الفترة من 2011 الى 2015، أكدت أن زيادة الاعتماد على المدفوعات الرقمية في الدول السبعين ساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي فيها بنحو 296 مليار دولار، كما ساهم في خلق 2.6 مليون منصب شغل سنويا خلال نفس الفترة. وفي إشارة الى التجربة المصرية في هذا الشأن أوضحت الدراسة أن المدفوعات الرقمية أضافت 10 ملايين دولار فقط، بينما أسهمت في خلق ما يقرب من 2.300 وظيفة سنويا خلال نفس الفترة، وهذه النتائج ناتجة عن ضعف الانفاق الاستهلاكي الذي لا يتجاوز 2 %. وفي المقابل أسهمت المدفوعات الالكترونية في خلق 56.000 منصب عمل سنويا في تركيا وأكثر من 26.000 وظيفة في

جنوب إفريقيا وأكثر من 12.000 وظيفة سنويا في المملكة العربية السعودية (أحمد يعقوب، 2021).

ويختلف أداء الخدمات المالية، فمنها ما يصبو الى تحقيق أرباح من وراءها ومنها يصبو الى ضمان جذب للسيولة وحشد لها لضمان تمويل أمثل للهيكل القاعدية. كما يمكن الشمول المالي الرقمي من الشفافية في منح القروض والعدالة (في حالة ما إذا كانت هناك أسعار فائدة مغرية ومدعمة من طرف الدولة) مما يحفز ويفتح شهية المستثمرين لتقليل تكاليف رأس المال. فيعمل الشمول المالي الرقمي على التخفيف من العراقيل البيروقراطية الإدارية التقليدية والمحسوبية في منح الائتمان الموجهة حسب الولاء وليس حسب درجة الكفاءة والمردودية الاقتصادية والمالية لأي من أطراف المعاملات، وهذا ما يتنافى مع أهداف والاهمية الاقتصادية للوساطة المالية. كما تعمل على تحفيز التشغيل وتحريك مختلف عوامل الإنتاج العاطلة، مع تلك المعتمدة على رأس المال المخاطر.

3.2 أهم الفاعلين في مبادرات تعميم التكنولوجيا المالية لتعزيز الشمول المالي

ففي مبادرة الشمول المالي بحلول 2020، عمل البنك الدولي مع شركاءه لتحفيز استثمارات القطاع الخاص في مجال الشمول المالي. ووضع كبار مقدمي الخدمات المالية أهدافا طموحة بما يتماشى مع هدف المبادرة. ويتضمن شركاء القطاع المالي الثلاثون للمبادرة الذين تعهدوا بالتزامات ملموسة بنوكا (Equity Bank) و Bank Mandiri و LAPO Microfinance Bank و (State Bank of India) واتحادات ائتمانية وبنوك ادخار (اتحاد المؤسسات المالية لغرب أفريقيا، والمجلس العالمي للاتحادات الائتمانية، والمعهد العالمي لخدمات الادخار والخدمات المصرفية للأفراد)، وشبكات بطاقات الائتمان (فيزا، ماستر كارد)، ومؤسسات وتحالفات التمويل الأصغر (وكالة أغاخان للتمويل الأصغر، و Asomicrofinanzas و BBVA Microfinance و CFPA Microfinance و Gentera والاتحاد المصرفي العالمي للنساء Global Banking Alliance for Women ومؤسسة جرامين ومركز جرومينج وبنك لادو للتمويل الأصغر وفريق عمل رؤساء مؤسسات التمويل الأصغر وحملة مؤتمر القمة المعني بالائتمانات الصغرى وميبانكو وشبكة باكستان للتمويل الأصغر وشركة باكستان للاستثمار في التمويل الأصغر) وشركات الاتصالات (تيلينور. أريد)، والتكنولوجيا المالية الرقمية (Ant Financial, Baidu Financial Services Group, Pagos Digitales Peruanos)، ومؤسسات مالي (worldbank, 2021).

4.2 مبادئ الشمول المالي الرقمي

تسعى مجموعة العشرين الى شمولية النمو الاقتصادي باستخدام رقمنة الخدمات المالية لما لها لسد الفجوات المختلفة مثل فجوة النوع والفجوة الرقمية وفجوة توزيع الدخل. ولهذا جاءت عديد المبادرات من مجموعة العشرين بدءا من سنة 2016 ضمن مبادئ ارشادية للتمويل الرقمي تتطرق الى الإجراءات الواجب العمل عليها لاحتواء السكان المستبعدين ماليا بمنتجات مالية ذات جودة عالية. وتتوزع المبادئ الثمانية على أربع مجموعات، وهي كالآتي (الوليد طلحة وصبري الفران، 2020، ص 03):

- أ. ضمان بنية تحتية مالية رقمية مرنة ومسؤولة
3. المبدأ الأول: دعم تطوير بنية تحتية رقمية آمنة ومسؤولة يسهل الوصول إليها على نطاق واسع ونظام دفع قابل للتشغيل البيئي، وضمان تنافسية المؤسسات المالية.
4. المبدأ الثاني: تشجيع توفير المنتجات المالية الرقمية الملائمة للاحتياجات ذات الكلفة المقبولة بما يتماشى مع المتطلبات الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وإجراءات العناية الواجبة للعملاء ونظام الهوية الرقمية.
- ب. تعزيز صنع السياسات المسؤولة والشاملة
5. المبدأ الثالث: تحسين الأداء في إسداء الخدمات المالية من حيث الكم والنوع وتحقيق الاشباع المالي اللازم وتوافر ودقة البيانات فيما يتعلق بالنفذ إلى المنتجات والخدمات المالية الرقمية واستخداماتها.
6. المبدأ الرابع: دعم تبني السياسات والمبادرات التي تستهدف زيادة مستويات الشمول المالي الرقمي في الاستراتيجيات الوطنية.
- ت. تعزيز النمو الشامل من خلال إطار تنظيمي ممكن للخدمات المالية الرقمية
7. المبدأ الخامس: دعم الإصلاحات التنظيمية والقانونية التي تحد من عدم المساواة في الوصول الى الخدمات المالية الرقمية، التي ينتج عنها عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية.
8. المبدأ السادس: النظر في تطوير إطار تنظيمي يدعم الابتكار الرقمي في القطاعين العام والخاص.
- ث. تعزيز المعرفة الرقمية والمالية وبناء القدرات ودعم المتعاملين وحماية البيانات ضد المخاطر المحتملة

9. المبدأ السابع: تعزيز الثقافة المالية والتجارية والرقمية وبناء القدرات من خلال التدخلات التي تستهدف دعم الشمول المالي الرقمي بالاستفادة من انتشار التقنيات.

10. المبدأ الثامن: دعم إجراءات حماية العملاء المالية، بما في ذلك حماية البيانات، بما يلي احتياجات الشباب والنساء والشركات الصغيرة والمتوسطة.

3. تداعيات تأثير كوفيد 19 على النظام المالي واستقراره\

ففي ظل تحذير منظمة العمل الدولية من أن حوالي 1.6 مليار شخص يعملون في اطار غير رسمي – أي بما يعادل نصف القوى العاملة عالميا – مهددون بفقدان وظائفهم نتيجة الوباء (BERGER Miriam, 2020)، تداعت سائر القطاعات بالركود غير المسبوق وعلى رأسها الصناعة البنكية.

1.3 كوفيد 19 وأثره على الصناعة البنكية

في ظل عدم وجود فوائض معتبرة لمواجهة جائحة كورونا، ما عدا دول محدودة، وعدم استعدادها لمواجهة هذا الظرف باستغلال فوائض النمو في السنوات السابقة، رغم استنفاد كل أدوات دفع العجلة الاقتصادية. وظهر تأثير البنوك والمؤسسات المالية من الأزمة البيولوجية في عدم قدرة العملاء على السداد، في وقت انخفض أو انعدم فيه حجم النشاط في عديد القطاعات، وبالتالي عدم تحقق مخططاتهم المالية المستقبلية.

فهذا الوضع حتم على بعض البلدان التدخل بإقرار حزم من المساعدات وصلت الى 26 % من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي. لكن المشكل يبقى في: إلى متى؟ لأن هذا يؤدي إلى أزمة ديون سيادية في ظل عدم قدرة صناديق الإغاثة في إنعاش الاقتصاد. وعليه فإن إغلاق الإيجاري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد يؤدي الضعف الشديد لملاءتها. دون وجود ضمانات لخسائرها.

وفي سبيل تغطية العجز المبرر للمؤسسات المقترضة لجأت عديد البنوك، لإظهار تعاون البنك مع عملاءه، الى التنازل عن الرسوم، وزيادة سقوف الأدوات الائتمانية و/أو عطلات مدفوعة الاجر، مع ضرورة منح تقديم العملاء إجازة دفع رهن عقاري نظرا لانخفاض معدلات الفائدة القياسية، مع إعادة تصنيف العملاء ضمن المخاطر العالية. وتكمن الخطورة في استمرار الأزمة لأكثر من شهرين سيما مع ارتفاع تكلفة القروض بسبب نقص السيولة في السوق ما بين البنوك. ويمكن أن تؤثر التكنولوجيا المالية من خلال (THOMAS ZINK AND MARTIN STILLER, 2020):

11. زيادة العمل عن بعد من عديد البنوك، فإن هذا يؤدي إلى زيادة احتمال التعرض لهجمات إلكترونية، مما يحتم على البنوك الاستعداد لأسوء الاحتمالات.
12. ظهرت مع أزمة كورونا الضرورة الحتمية لاستخدام التكنولوجيات المالية والتعامل عن بعد، نظرا للتخوف من العدوى... ستتحول المعاملات من النقدية الى الرقمية، واجهزة التشغيل المركزي للمستخدم هي الهواتف.

2.3 الحفاظ على سلامة النظام المصرفي وسط أزمة كوفيد 19

اتسمت مرحلة الانتشار والتوسع في بؤر الوباء بفقدان الوظائف غير مسبوق من خلال تسريح واسع للعمال، ركود، إفلاس جماعي متوقع، وهذا ما لم يشهده الاقتصاد العالمي حتى في الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، نتيجة التوقف المفاجئ وغير المتوقع من العملاء عن سداد أقساطهم من مختلف الدفعات. فقد أثبتت أزمة 2008 ضرورة رفع الحد الأدنى من جودة الأصول لتكون صمام أمان مرن في وجه صدمات الإئتمان وتقلبات الاسعار وشح السيولة، عبر تخصيص حدود أعلى للاحتياطات الوقائية من الأزمات، وهذا ما يعزز مركزها المالي ويعطي أريحية أكبر للمودعين. وعليه كان لابد من وضع أطر لإبقاء ثقة العملاء في البنوك وكسب وفاءهم عبر تضامنها معهم عبر (TOBIAS Aadrian and ADITYA Narain, 2020):

13. عدم تغيير استراتيجيتهم الائتمانية مع إعطائهم الوقت اللازم، إذا كانت المدد قصيرة، الاستمرار في إسداء العمليات الجارية، مع استغلال الفارق بين النسب الواجب تطبيقها والمفروضة في إدارة ضغوط السيولة.
14. استخدام الاحتياطات من رأس المال والسيولة الوقائية من الصدمات لدعم مواصلة تقديم القروض، علما انها خصصت لهذا الغرض.
15. إعادة جدولة القروض لمواجهة تضرر المقترضين في بعض القطاعات، مع المرونة لتدارك انخفاض القيمة المالية عن المحاسبية ومدى التعرض لمخاطر الائتمان.
16. الشفافية وضرورة تقاسم تحمل الخسائر لتفادي تفاقمها، والاعلان عنها، وعدم تكرير سيناريوها أزمة 2008 جراء التخوف من نفور العملاء من إيداع فوائضها في البنوك. وحتى في شفافية وتوضيع إجراءات الدعم.
17. بما أنه يتعذر إعداد تقارير لمؤشرات تفصيلية مثل السيولة يمكن ان تؤجل، ولكن يجب تواصل المشرفين مع البنوك لإيجاد حلول حسب الحالات.
18. افصاح البنوك عن كفاءات وتدابير الدعم المباشر للمقترضين، ضمانات الإئتمان، إعفاءات السداد المؤقتة، والتحويلات المباشرة مع تخطي الأطر المسموح بها من طرف لجنة بازل.

19. تشجيع العمل عن بعد، مع التركيز عن التبليغات المهمة فقط للسلامة المالية، مع مراعاة

التنسيق بين الدول في هذا الشأن. وهذا عبر تكثيف جهود هيئات الاشراف العالمية على

ايجاد حلول لضمان الاستقرار المالي.

وقد شكلت أزمة كوفيد 19 تهديدا للاستقرار المالي في ظل انخفاض النمو العالمي بنحو - 7,4 %

مقارنة بـ 2.6 % في اكتوبر 2019 وعدم اليقين في شدة الازمة ومدتها ومدى انتشارها. وقد اثرت

هذه الازمة على الاستقرار المالي حسب آخر التقارير، مع انخفاض حاد في قيمة الاصول المتداولة

لم تشهده منذ 2008 مع تدهور حالة سيولة السوق. فمن بين إجراءات الحفاظ على استقرار

النظام المالي من قبل البنوك المركزية في الأزمات السابقة من خلال الأدوات الكمية ما يلي:

20. تخفيض اسعار الفائدة لزيادة الاستثمار وإنعاش الاقتصاد.

21. توفير سيولة إضافية من خلال السوق المفتوحة للإنعاش.

22. ترتيبات خطوط المقايضة لتوفير سيولة بالدولار الأمريكي.

23. تقمص صفة الملاذ الاخير بشراء سندات الشركات مرتفعة المخاطر للحفاظ على استقرار

مستويات الائتمان. وتحديد اسعار ائتمان في متناول المستهلكين.

ومنه زيادة ضغوط البيع نحو الهبوط وتراجع الطموحات الاستثمارية لعدد المتعاملين من مديري

الاصول، في ظل تعثر الشركات ومخطر التوقف المفاجئ لأسواق الائتمان.

3.3 كوفيد 19 يشكل تهديدا للقطاع المصرفي والاقتصاد الاوروبي

مقارنة البنوك بتنقيط نسب التأثير باستخدام معايير محددة لتقييم مدى تأثيرها، ووفقا لتحليلات

سكوب باتجاهات السوق والبنوك لقياس تأثير كوفيد 19، في ظل الوضع القوي للبنوك الاوروبية

رغم الفوارق الضعيفة لهوامش الفوائد الدائنة والمدينة، والحذر من أزمة مالية جديدة بدا

ظاهرا من خلال تخوف المستثمرون في ظل عدم اليقين.

وبالمقارنة مع أزمة 2008 فإن الأدوات الكمية لمواجهة أزمة كوفيد متاحة أحسن من أزمة الرهن

العقاري، لطالما كانت الازمة الحالية خارجة عن القطاع البنكي فإنه يجب دعمهم لمواجهة عسر

ائتمان عملائهم. فتخفيض الفدرالي الأمريكي لأسعار الفائدة لم يؤد الى استقرار الاسواق

المتضررة من الركود الاقتصادي لها.

وارتباط الحل المالي بإيجاد حل بيولوجي لفيروس، تكون هي أول حالة لا تملك فيها السلطات

النقدية حلا ماليا لمعالجة الازمة. فمع إغلاق السوق الأولي وتأثر السوق الثانوي به، وهذا مرتبط

بمدى التحكم في الوباء، مع انخفاض الإيرادات في الأنشطة والخدمات الاستثمارية وإدارة الأصول والائتمان، وقد يتواصل إلى غاية نهاية الربع الثاني من السنة. كان لابد من تصميم سيناريوهات أشمل لمواجهة المخاطر التشغيلية، مع التأكيد على التكنولوجيا المالية كحل فعال. وضمان جودة وسرعة وأمان إسداء الخدمات بين أعضاء الفريق البنكي (banque.meilleurtaux, 2020).

4. الدروس المستفادة من تجارب دول افريقيا وميانمار في الدفع الرقمي

الدفع الرقمي يعرف بأنه السداد الذي يتم إلكترونياً. يشمل المدفوعات باستخدام الهواتف المحمولة أو عبر الإنترنت. هذا لا يشمل مدفوعات البطاقات (RATNA SAHAY, p05). بمعنى التحول الرقمي للأدوات والمعاملات التقليدية وترسيمها في إطار الكتروني رسمي خاضع للرقابة من طرف السلطات النقدية لتوفير السيولة والأمان لكل الأطراف المتعاملة بها، وهذا لتعزيز الثقة فيها وتوفير حماية أكبر من خلال أنظمة مضادة للقرصنة. ولمحاولة محاكاة نماذج رائدة والحدو حذوها في استراتيجياتها في تقليص الآثار السلبية لكوفيد على القطاع البنكي، كان لابد من استلهم تجارب دول من نفس القارة وأخرى لها طبيعة اقتصادية ومؤهلات اقتصادية متجانسة.

1.4 تجربة كينيا

شكلت خدمات تحويل الأموال عبر الهاتف المحمول وكذا أثر النظام البيئي للابتكار في ميدان التكنولوجيا المالية وهذا لأكثر من 10 سنوات، شكلت رهانات لجذب الأموال عبر الهاتف المحمول للأشخاص العاملين في القطاعات غير الرسمية المستبعدة، وما هي الفرص المتوفرة لإغرائها. وقد لعبت تطبيقات رقمنة الأنظمة المالية الحكومية دوراً هاماً، فعلى سبيل المثال لا الحصر، Safaricom و MTN و Airtel. فوفقاً للبنك المركزي الكيني، تقدر قيمة المعاملات المالية عبر الهاتف المحمول في كينيا في عام 2019 بـ 38.5 مليار دولار أمريكي، أي نصف الناتج المحلي الإجمالي الكيني. وبعد قرار الإغلاق في ظل الجائحة، ومثال عن خلق فرص مربحة في حالات الازمات، وقد كانت هناك سرعة في وصول الأشخاص إلى الخدمات المالية، كما قد تعترض الشركات التي لا تستخدم التكنولوجيا المالية مخاطر عالية نتيجة لتزايد الإقبال على المعاملات الإلكترونية، وبالتالي لا تجد منافذ وزبائن لمنتجاتها. وكما ساعدت على استمرارية الأعمال أثناء قيود الحركة تدابير استجابة تهدف إلى تشجيع المدفوعات الرقمية مثل: الإعفاءات الكلية أو الجزئية من الرسوم على معاملات P2P (من شخص إلى شخص)، التنازل عن رسوم المعاملات من بنك إلى محفظة ومن محفظة إلى بنك، زيادة المعاملات والتوازنات لتحفيز الشركات الصغيرة على تقليل مدفوعاتهم النقدية. يعمل بعض المقرضين مع مزودي الخدمات المالية عبر الهاتف

المحمول للتنازل عن الرسوم للمقترضين المتعثرين وإنشاء تسهيلات قروض رقمية للمتضررين من الوباء.

كما ساعدت الأموال عبر الهاتف المحمول في تقديم المساعدة للمجتمعات الضعيفة التي تضررت بشدة من الآثار الاجتماعية والاقتصادية لأزمة الوباء.

ومن الأمثلة على ذلك منظمة **Mutual Aid Kenya**، التي يقودها منظمو مجتمع الشباب والناشطون، الذين يستخدمون الأموال عبر الهاتف المحمول لجمع التبرعات والعمل من خلال شبكة من المتطوعين لتوزيع حزم الرعاية. مثال آخر هو **Give Directly in Kenya**، وهي مؤسسة غير ربحية يعتمد نموذجها على التحويلات النقدية المباشرة إلى الأسر ذات الدخل المنخفض التي تستفيد من البنية التحتية الحالية للمدفوعات الرقمية. في أبريل 2020، أعلنت حكومة كينيا من خلال برنامج **Inua Jamii** للحماية الاجتماعية عن خطط لتوجيه التحويلات النقدية إلى الأسر التي لديها مستفيدين من كبار السن أو ذوي الإعاقة أو الأطفال الأيتام أو الضعفاء (BERNA MUGEMA, 2020).

ومنذ أن أطلقت شركتنا **Vodafone** و **Safaricom** في كينيا نموذج **M-Pesa** لتحويل الأموال عبر الهاتف المحمول في عام 2007، قفزت الصناعة لخدمة ما يقرب من مليار حساب مسجل وما يقرب من 2 مليار دولار في المعاملات اليومية في عام 2019، وفقا لـ **GSMA** ومقرها لندن، وهي مجموعة تمثل مصالح مشغلي الهاتف المحمول (BERGER Miriam, 2020).

وأشارت إيلينا سانشيز كابيزودو، رئيسة القطاع المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المجموعة المالية "هيرميس"، إلى انكماش أرباح البنوك بنسبة 20% على أساس سنوي في الربع الثاني من عام 2020 خلال ذروة الإغلاق، لكن هذا الأداء كان "لا بأس به على الإطلاق". وذكرت أن السبب في التراجع يعود إلى زيادة مخصصات خسائر القروض وكذلك التغييرات التشريعية الأخيرة على ضريبة السندات للبنوك. وعلى الرغم من خفض البنك المركزي أسعار الفائدة عدة مرات بما مجموعه 400 نقطة أساس منذ بداية العام، لا تزال البنوك تحافظ على هوامش ربح عالية من الإقراض للحكومة، وذلك من طريق الاستثمار في سندات الخزنة، وفقا لسانشيز كابيزودو، التي أضافت أنه "لا يزال معدل الفائدة جذابا، ولا ينطوي على مخاطر ائتمانية ولا استهلاك لرأس المال (خالد المنشاوي، 2020). وقد تم التخطيط إلى إيجاد فرص للاستفادة من التكنولوجيا القوية في مجالات الحماية الاجتماعية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

2.4 تجربة رواندا في المدفوعات الرقمية

تظهر التجارب المبكرة لرواندا نوع التأثير الذي يمكن أن تحدثه جهود الرقمنة. في 19 مارس، أنشأ البنك الوطني لرواندا (BNR) مجموعة من التغييرات السريعة في السياسة الاقتصادية لدعم كل من الشركات والأفراد خلال فترة الإغلاق، ولتعزيز أجندة الرقمنة الوطنية. هذه الإجراءات الحاسمة ستكون سارية المفعول لمدة ثلاثة أشهر، وتشمل ISABELLE CARBONI (AND HENNIE BESTER, 2020):

24. صفر رسوم على جميع التحويلات بين الحسابات المصرفية ومحافظ الهاتف المحمول
 25. صفر رسوم على جميع التحويلات المالية عبر الهاتف المحمول
 26. لا توجد رسوم تجارية على المدفوعات لجميع معاملات نقاط البيع (عبر الهاتف المحمول)
- زيادة الحد الأقصى للتحويلات الفردية باستخدام محافظ الأموال عبر الهاتف المحمول، من 500000 فرنك سويسري إلى 1500000 فرنك سويسري.

3.4 أثر فيروس كورونا على نمو التكنولوجيا المالية في دول غرب افريقيا

حيث أدت الإصابة بفيروس كورونا الى تضاعف حصة معاملات الأعمال التجارية عبر تحفيز استخدام النقود الالكترونية منذ انتشار الجائحة، وقد قام موردو الخدمات المالية الرقمية في افريقيا بتخفيض تكاليف المعاملات أو التنازل عنها، وتم تدعيم البنية التحتية للمدفوعات الرقمية لضمان التباعد الاجتماعي، ورغم الانتشار المتسارع للتداول باستخدام التكنولوجيا المالية إلا أنها تبقى بعيدة عن المستويات العالمية، إذ يستخدمها ربع البالغين فقط، وقد تكون فرصة بحيث يساهم انتشار المرض في زيادة نسبة اشراك الأشخاص في الاقتصاد الرقمي. وتستقطب التكنولوجيا المالية بطريقة غير مباشرة الأموال المتداولة في السوق الموازية المستبعدين من الخدمات المالية، حيث تداعمت بخدمة M-Pesa التي تقدمها Safaricom التي أثبتت نجاحها، كما ساعد تخفيض الرسوم على المعاملات الجديدة للتحويل الرقمي للمعاملات المالية.

ليتم بعدها تغطية غرب افريقيا بالتكنولوجيا المالية، حيث اصطدمت بعوائق انخفاض مستوى الالام بالقراءة والكتابة وانعدام الثقة الذي أدى الى تفضيل النقد السائل. وقد بادر عديد المتعاملين الى تخفيف الحواجز التي تعرقل الوصول للسلس للخدمات المالية، وكنموذج فقد أعلن البنك المركزي الغاني أن جميع المشتركين في الهاتف المحمول يمكنهم فتح محفظة نقالة وتحويل ما يصل إلى 1000 سيدي (170 دولارا) يوميا دون تقديم وثائق إضافية. مع حصر الوثائق المطلوبة في اثبات الهوية والعنوان، بينما يشكل عائقا أمام النساء، مما يوسع الهوة في فوارق الاستفادة من الخدمات المالية بين الجنسين (NELLIE PEYTON, 2020).

وفي نيجيريا، تضاعفت الأعمال التجارية غير النقدية في ظل إجراءات الإغلاق منذ ظهور جائحة COVID-19 في البلدان ذات المستويات العالية من انتشار الأموال عبر الهاتف المحمول، تمكنت الحكومات من الاستفادة من المدفوعات الرقمية لتجنب النقد، الذي يمكن أن يكون بمثابة ناقل للمرض. على الرغم من أن الأزمة الاقتصادية لها بالفعل تأثير مدمر على الشركات والأفراد في أفريقيا، فإن هذه الحتمية للرقمنة هي إحدى الفرص الرئيسية التي ظهرت من الوباء. فقد أظهر التحليل الذي أجراه مخطط التسوية بين البنوك النيجيرية (NIBSS) أن المعاملات المالية عبر الهاتف المحمول ارتفعت بنسبة 14.5 في المائة بين فبراير ومارس، وهي الفترة التي تم فيها الإبلاغ عن الفيروس لأول مرة في نيجيريا، والتي استمرت في الارتفاع مع ارتفاع وتيرة الاصابات. واعتبرت خدمات أساسية لا يمكن الاستغناء عنها، إلا أن السياسات الحكومية شكلت قيوداً حدثت من التوسع في الاستثمار، ولهذا ففي عام 2018، خفف البنك المركزي النيجيري القيود، بهدف جعل 80 بالمائة من البالغين النيجيريين يستخدمون التكنولوجيا المالية بحلول عام 2020. وفي ديسمبر الماضي، أصدر البنك ترخيصاً لخمسة عشر شركة للخدمات المالية عبر الهاتف. فحتى قبل انتشار الوباء، كانت الشهية مفتوحة للاستثمار في التكنولوجيا المالية ومنها استثمار VISA في Interswitch، إلى Flutter wave إلى العديد من شركات التكنولوجيا المالية الأخرى مما ساهم في زيادة المعاملات عبر الإنترنت. وهذا ما مكن من التوسع في انتشار استخدام الإنترنت في المعاملات المالية في نيجيريا بنحو 20 في المائة في العامين الماضيين (OBIEZU Timothy, 2020).

وفي نيجيريا دائماً، بعد إغلاق البنوك لأبوابها في ظل الحجر الصحي والالتزام بقواعد التباعد الاجتماعي، تحركت الأنشطة التجارية الممارسة في السوق الموازية باستخدام التمويل عبر تطبيقات الدفع عبر الهاتف لتسوية معاملاتهم، خاصة وأن أغلب الفاعلين في السوق غير الرسمي من الفقراء لا يكادون يدخرون. وفي أمريكا زاد رواج تحويل الأموال عبر الهاتف مثل APPLE PAY و Google pay و paypal، هذه الأخيرة (paypal) بلغ عدد زبائنها 15 مليون مستخدم، ليسوا بحاجة إلى استخدام الحسابات البنكية. ومن المتوقع أن يشهد هذا التطور معدلات نمو أسية، في ظل التخوف من التبادل النقدي الذي يزيد من احتمالات انتشار الوباء، وقد بادرت 12 دولة بتخفيض القيود على المعاملات من خلال خفض الرسوم مثلاً. كما شهدت خدمة orange money الناشطة في 17 دولة زيادة نسبة أرباح ب 20%. ما عدا في سيراليون التي شهدت انخفاض شديداً ب 90% في المعاملات نتيجة الوباء. واستغلت غانا الحد الأدنى من الوثائق الممكنة من الاتحاد المالي، والتي تمثل إشراف الدولة وحماية المصالح، لاستقطاب السكان الأقل احتمالاً

لامتلاكها واكثر عرضة للفقر مثل المهاجرين واللاجئين والنساء والقاطنين في المناطق الريفية، ولهذا بادر البنك المركزي الغاني بالسماح لاي مشترك بانشاء محفظة للجوال (BERGER M, 2020).

على الرغم من أن الاقتصاد العالمي يخرج من الانهيار الناجم عن COVID-19، فمن المرجح أن يكون الانتعاش ضعيفا، ومن المتوقع أن يظل الناتج المحلي الإجمالي العالمي أقل بكثير من اتجاهه السابق للوباء لفترة طويلة. هناك العديد من المخاطر التي تلقي بظلالها على التوقعات، بما في ذلك تلك المتعلقة بالوباء والديون المتزايدة بسرعة. لقد أدى الوباء إلى زيادة تضائل آفاق النمو الضعيفة بالفعل في العقد المقبل. ستكون الإجراءات السياسية الحاسمة حاسمة في زيادة احتمالية تحقيق نتائج نمو أفضل مع تجنب النتائج السيئة. تشمل الأولويات الفورية دعم الفئات الضعيفة وضمان عملية تحصين سريعة وواسعة النطاق للسيطرة على الوباء. على الرغم من أن دعم سياسة الاقتصاد الكلي سيظل مهما، إلا أن حيز السياسة المالية المحدود وسط الديون المرتفعة يسلط الضوء على الحاجة إلى أجندة إصلاحية طموحة تعزز آفاق النمو. للتصدي للعديد من هذه التحديات، سيكون التعاون العالمي أساسيا (World Bank, 2020).

4.4 أثر COVID-19 على تعزيز التكنولوجيا المالية والمدفوعات الرقمية في ميانمار

احتل موضوع التكنولوجيا المالية أهمية بالغة ضمن اصلاحات ميانمار في 2011، وتجسد هذا في استثمار ميانمار بكثافة في الاتصالات السلكية واللاسلكية عبر توفير البنية اللوجستية التي تخدم تقدر هذه الصناعة، مما أدى إلى خفض أسعار بطاقات SIM والهواتف الذكية وتغطية البيانات. سجلت ميانمار فقط ما يقرب من 23 مشروعا للتكنولوجيا المالية. تعمل على تطوير البنية التحتية للمدفوعات الرقمية والهواتف المحمولة، وتعميم المنصات المالية على السكان بتوفيرها خاصة للذين ليس لديهم حسابات مصرفية في ميانمار.

وقد تجسدت هذي المبادرات من خلال إطلاق هيئة dana وصندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال (UNCDF) مع بنك التنمية الآسيوية (ADB) لمشروع مشترك من شأنه تزويد سكان الريف بخدمات التكنولوجيا المالية للمزارعين والاسر ذات الدخل الضعيف في الحضر. فبعد انهيار البنية التحتية المالية للنظام المصرفي ونقص ثقة الجمهور في القطاع المالي، أدى الى زيادة استخدام النقد، جعل 6 بالمائة فقط من البالغين يستخدمون أكثر من منتج للتكنولوجيا المالية رغم الارتفاع الكبير لنسبة استخدام الاموال عبر الاجهزة من 0.8 بالمائة في 2016 الى 80 بالمائة في 2019، وبالتالي فعلي الرغم من النمو، لا تزال خدمات التكنولوجيا المالية لديها مجال للتطوير.

ورغم قلة عدد الاصابات بالفيروس فقد تأثرت، اقتصاديا، ميانمار بالفيروس مثلها مثل البلدان التي ترتفع فيها عدد الاصابات، وظهر هذا التأثير من خلال انخفاض عائدات السياحة بسبب فرض قيود على الحدود وتراجع الطلب الناتج عن الدورة الانتاجية، وقد دعمت الحكومة في ميانمار في سبيل دعم اقتصادها المتعثر ب 21 دولار امريكي 441000 شخص من الفئات الهشة في المجتمع، تم صرفها باستخدام الشركات الناشئة في التكنولوجيا المالية الناشئة بغرض تشجيعها وللتحول من استخدام النقد، وساعدت بالتنازل عن الرسوم لكل تحويل للأموال لفائدة المتضررين من الجائحة، وتقديمها لخدمات مالية لمن ليس لديهم حتى حسابات بنكية، وكما قامت حكومة ميانمار بتسوية المدفوعات رقميا عبر منصتها خاصة ما تعلق بالضمان الاجتماعي والإعانات والقروض الموجهة للمزارعين بالإضافة الى إعانات البائعين المتجولين - بمعنى الفئات المتضررة من نقص الطلب على منتجاتها جراء الجائحة، كما استطاعت - Wave Money - جمع أموال معتبرة لدعم الأعمال التجارية المتأثرة اقتصاديا عبر برنامجها - Pay It Forward Wave. ولما للتكنولوجيا المالية من أثر في المحافظة على التباعد الجسدي، أدت الى التهاوت الكبير على الخدمات المالية الالكترونية بالإضافة الى تطبيقات من شأنها تفعيل المعاملات المالية ما بين البنوك وإطلاق مشروع مع بداية الجائحة حيث حقق تطبيق - OnePay - عدد اشتراكات بنحو 150000 مشترك في غضون شهر فقط. وأشارت توقعات بارتفاع الشمول المالي في البلاد من 48 بالمائة الى 60 بالمائة مع مطلع 2023 مع ارتفاع مستخدمي الدفع عبر الهاتف المحمول الى 7.5 مليون مطلع 2024 (KERR Helena , 2020).

فتعطل أو ضعف الانتاجية، نتيجة اجراءات الحجر الكلي أو الجزئي شكلت ضغطا لمخاطر متزايدة عن ضعف ملاءة اصحاب العجز المالي، مما اضطر بالعديد من الشركات للتوقف عن النشاط. وشكلت أزمة كورونا المستجدة متغيرات لم يتم تصنيفها مسبقا ضمن المتغيرات المساهمة في النمو الاقتصادي، فظهرت كعامل خارجي يجب التكيف والتأقلم معه، فهذه الازمة لم ترتبط بأداء الاقتصاد أو المصارف، ولم تكن مسؤوله عنها (مثل الازمة المالية العالمية سنة 2008)، وعليها السعي لدعم الجهات الرامية للتقليل من آثاره الوخيمة على الاقتصاد وبشكل غير مباشر على إيرادات المؤسسات المقترضة من البنوك. فبعد ان كانت البنوك ضحية تحتاج الى المساعدة، أصبحت الملاذ والمنقذ الذي تلجأ اليه المؤسسات المتعثرة (uabonline, 2020).

5. مبادرات الجزائر للتخفيف من انعكاسات جائحة كورونا

1.5 مبادرات بنك الجزائر كبنك البنوك لمواجهة آثار كوفيد 19

قدمت الوصاية تعليمات للبنوك باتخاذ الإجراءات اللازمة للوقاية من تفشي وباء كوفيد 19. ففي ظل الطلب على النقد السائل، والذي من شأنه زيادة حصيلة المصابين، سواء من خلال الاحتكاك الجسدي وعدم احترام إجراءات التباعد الاجتماعي، أو عبر استخدام النقد المعدني والذي يشكل تهديدا من خلال نقل العدوى. ومن هنا تأكدت إلزامية استخدام أدوات الدفع غير النقدية وتزويد الأنشطة ذات التداول الواسع بأجهزة الدفع الإلكتروني، والذي بقي محدودا، مع تزويد التجار بأجهزة الدفع الإلكتروني (TPE) بدون تكاليف (بنك الجزائر، 2020/03).

مع ظهور جائحة كوفيد 19، قرر بنك الجزائر، منذ بداية شهر أفريل 2020، اتخاذ تدابير نقدية واحترازية، موجهة للبنوك والمؤسسات المالية (التعليمية رقم 05-2020، المؤرخة في 6 أفريل 2020 والتدابير اللاحقة). إذ تهدف هذه التدابير إلى ضمان المرافقة الملائمة للمؤسسات المنتجة للسلع والخدمات، وذلك من أجل الحد من الآثار السلبية للجائحة على الاقتصاد الوطني، وقد تبنى بنك الجزائر التسهيلات والإعفاءات الاستثنائية بهدف دعم والحفاظ على صمود البنوك أمام الصعوبات التي قد تواجهها زبائنها، المتأثرون بالأزمة الصحية.

من خلال هاته التدابير، يعول بنك الجزائر على التزام تضامني، وحسن تقدير بنوك الساحة، بغية تقديم الدعم اللازم لزبائنها في هذه الفترة الصعبة. من المفهوم أيضا، أن الحفاظ على نشاط المؤسسات وتطويره يشكل ضمانا لاستدامة عمل ونشاط البنوك مما يساهم في نهاية المطاف في الحفاظ على مصالحها الخاصة (بنك الجزائر، 2020).

ومن أهم التدابير المتخذة في هذا السبيل، ما يلي (بنك الجزائر، 2020):
27. تأجيل تسديد أقساط القروض المستحقة أو إعادة جدولته قروض للزبائن المتأثرين بالظروف الناجمة عن تفشي وباء كوفيد 19؛

28. مواصلة التمويلات للزبائن المستفيدين من تأجيل تسديد القروض أو إعادة جدولتها؛
29. تخفيض الحد الأدنى لمعامل سيولة البنوك والمؤسسات المالية، لرفع مستوى التمويلات المتاحة؛

30. إعفاء البنوك والمؤسسات المالية من إجبارية تكوين وسادة الأمان، المقتطعة من أموالها الخاصة.

فقد أبدت السلطات النقدية المانحة للائتمان استعدادا للتأقلم والتكيف مع وضعية الأعوان الاقتصاديين المالية في ظل الركود الاقتصادي الذي شهدته البلاد، ومرونتها في تحصيل الاقساط من المدينين للقروض، في شكل تسهيلات وإعفاءات ظرفية جراء الأزمة البيولوجية غير المتوقعة،

على غرار بلدان العالم في ظل الاندماج في الاقتصاد العالمي وما تفرضه العولمة من تحرير التبادلات.

فهنا تنطلق من مبدأ أن ديمومة واستمرارية عمل البنوك مرهون بنشاط المؤسسات المقترضة، ولهذا الغرض كان لابد من مراعاة الظروف، والتي هي واضحة ولا تحتاج الى وثائق ثبوتية أصلا (كورونا) وتجلياتها واضحة للعيان في ظل اقرار بركود اقتصادي فاق 4.7 بالمائة.

إلا أن بعض البنوك خالفت تعليمات الوصاية المتمثلة في السلطات النقدية، ولم تستوعب الغايات المتوخاة من إقرار هذه الحزمة من التسهيلات والتدابير التضامنية المتبناة من السلطات النقدية وعلى رأسها البنك المركزي، ولم تراعي الظرف الصحي والبيئة التي تعمل فيها والوضعيات المالية لزيائنها، وأخذت تطبق النسب القديمة، قبل كوفيد 19، ومنها:

31. تطبيق غرامات تأخير السداد على الأقساط مستحقة الدفع في الآجال، مما يزيد من مداخيل بعض البنوك ويعزز إيراداتها دون مراعاة للطرف الآخر، وبما يتناقض مع أخلاقيات ورسالة وفلسفة الوساطة المالية.

32. اتخاذ قرارات الحجز من طرف بعض البنوك ضد الزبائن الذين يواجهون صعوبات مالية لتسديد قروضهم، وتشديد تدابير تحصيل الديون واقساط القروض بصرامة كبيرة، شكلت قساوة في حق الزبائن الذين تهاوت أرقام أعمالهم. مما أدى الى تعظيم محفظة الديون غير القابلة للتحصيل من قبل البنوك.

وقد كانت من ضمن الاهداف المسطرة من بنك الجزائر هي: زيادة تحرير الأموال الخاصة باعتبارها صمام الأمان للوقاية من الصدمات والانتكاسات المالية الناجمة عن الأزمات المختلفة، وهذا لتحفيز الاستمرار في تمويل المؤسسات في هذا الظرف العصيب. وقد دعى بنك الجزائر الى الابقاء على علاقة الولاء والرضا لدى الزبائن من خلال مرافقتهم ودعمهم لاحتواء الآثار السلبية لجائحة كوفيد 19 على الاقتصاد الوطني. وتطبيق اجراءات الردع ضد كل بنك يخالف لا تراعي التدابير المقررة من طرفه (بنك الجزائر، 2020/03).

وفي سبيله إنعاش الاقتصاد عبر ضمان تمويل مستدام، بعيدا عن انتعاش أسعار النفط، تم إقرار خفض معدل الاحتياطي الإجباري من 10 % الى 8% في مارس 2020 ابتداء من 2020/03/15 ومن 3% الى 2% ابتداء من 2021/02/15، من طرف لجنة عمليات السياسة النقدية. وتوصل الى ضرورة تحرير النظام المصرفي بحزمة من الإجراءات من شأنها تعزيز القدرات التمويلية للبنوك عبر زيادة هوامش السيولة. وهذا لزيادة محافظها المالية من جهة، وتحفيز المتعاملين بخلق

اتتمان إضافي لضمان تمويل للاقتصاد بتكلفة معقولة لتنويع اقتصادي أكبر (لجنة عمليات السياسة النقدية، 2020).

وبغرض التخفيف من بعض الأحكام الاحترازية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، سيما في ما يتعلق بنسب السيولة وتصنيف الديون لمراعاة تأثير الاقتصاد بالوباء العالمي ومن أهم الإجراءات:

33. تخفيض الحد الأدنى لمعامل السيولة الى 60 %؛
34. إعفاء البنوك والمؤسسات المالية من الالتزام بوضع وسادة الأمان؛
35. منح البنوك والمؤسسات المالية إمكانية دفع أقساط القروض المستحقة أو إعادة جدولة ديون عملائها التي تأثرت حسب تقديرها بالظروف التي سببها الوباء، وهذا دون تأثير على الترتيب وتوفير هذه المستحقات؛
36. يجوز للمصارف والمؤسسات المالية، منح قروض جديدة للعملاء الذين استفادوا من إجراءات التأجيل أو إعادة الجدولة.

2.5 أي دور لصندوق ضمان القروض؟؟؟

ويتدخل الصندوق باعتباره مساهما في تحمل المخاطر لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال ضمان القروض الاستثمارية الموجهة لخلق المؤسسات وتوسيع النشاطات وتجديد وتحديث التجهيزات، ويمكن لتغطية الصندوق – التي تتم من أمواله الخاصة – أن تصل إلى 80 بالمائة من مبلغ القرض البنكي الممنوح من بنك الجزائر الخارجي، على أن لا تتعدى هذه التغطية سقف التمويل 100 مليون دينار.

أما التغطية التي تتم انطلاقا من تمويلات "ميدا" – في إطار اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي – فتصل إلى 60 بالمائة من أصل التمويلات الممنوحة من البنك الجزائري الخارجي مع اعتماد سقف التمويل بـ 250 مليون دينار (الشروق اون لاين، 2020).

وما يمكن ملاحظته هي ضمان صندوق القروض (FGAR) قام بضمان 3040 مشروع بزيادة قدرها 99 مليار دينار، مع تأكيد توفير 89020 منصب شغل بين دائم ومؤقت.

6. خلاصة واقتراحات

تعرضنا في ورقتنا البحثية الى تأثيرات وانعكاسات ازمة كوفيد 19 على النظام البنكي والصناعة البنكية ككل، والتي شكلت تهديدا له، عبر مبادرات بحثية لعدد الباحثين في الشأن المالي والنقدي، والسعي للحفاظ على سلامته وصلابته وقوة مقاومته للجائحة باعتباره يزعزع الاستقرار المالي. وقد خلصنا الى جملة من الاستنتاجات تم تدعيمها باقتراحات. فمن أهم النتائج المتوصل

لها أن البلدان المتضررة من الانتشار الواسع لفايروس كورونا كانت لها استراتيجيات تحوطية ووقائية للتعامل مع هذا الظرف في الجانب الاقتصادي والمالي، ومن أهمها حزم المساعدات للفئات المتضررة من الجائحة، كما شجع على التسريع في تطبيق الدفع والسحب والتأمين والتعاملات المالية الأخرى عن بُعد بعد فرض إجراءات التباعد، ترتيبات خطوط المقايضة لتوفير سيولة. وزادت في حجم وعدد المعاملات المالية، باعتبارها الحل الوحيد في هذا الظرف. فلا بد من التفاوض مع العملاء حول معدلات الفائدة المتغيرة حسب درجة انتعاش أو ركود الاقتصاد الوطني. كما أصدرت السلطات النقدية في الجزائر عديد التعليمات بخصوص إجراءات تكييف سياساتها مع متطلبات المرحلة، بالنظر إلى الركود الاقتصادي وزيادة احتمالات عدم ملاءة العديد من الاعوان الاقتصاديين في قطاع الأعمال. كما أن ارتباط درجة استرجاع الاقتصاد العالمي لانتعاشه مرتبط بنسبة كبيرة جداً باحتواء والتحكم في مشكل بيولوجي (خارج عن إطار النموذج الاقتصادية أي لم يكن في الحسبان من قبل)، وعليه فإنه مرهون بمدى النجاح في احتواء كوفيد 19. ومنه وكصيغة تضامنية بين صانعي السياسات المالية (الحكومة) والنقدية (البنك المركزي) والجبائية (إدارة الضرائب) تفعيل ميكانيزماتها للتضامن من خلال: تضامن البنك مع عملاءه بتجميد أثر الفوائد طيلة مدة الحجر الواجب الالتزام بها كلياً، وإعادة جدولة القرض حسب الظرف السائد وتفادي شراء الأصول الخطرة من البنوك أو تخفيض أسعار الفائدة الذي لن تكون له مرونة مع درجة اقبال المستثمرين، أو عبر التفاوض مع العملاء حول معدلات الفائدة المتغيرة حسب درجة انتعاش أو ركود الاقتصاد الوطني.

كما تظهر هنا أهمية المصارف التشاركية في الحماية من المخاطر التعاقدية الناشئة عن إقدام المقرضين للبنوك عن التنازل عن حقه في الفوائد، بحجة هو الآخر، بتوفير سيولة كان يتوقعها. ففي البنوك التشاركية هناك تضامن إلزامي بين الأطراف المتعاقدة مبنية على النشاط الحقيقي وتحققه وليس بعامل الوقت. مع ضرورة الأخذ بسيئاريوهات الاعتماد على اقتصاد منغلق لمعرفة مدى القدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي من مصادر التمويل الخارجية.

7. المصادر والمراجع

❖ المصادر والمراجع باللغة العربية

➤ الكتب:

1. الوليد طلحة وصبري الفران، الشمول المالي الرقمي، موجز سياسات، صندوق النقد العربي، العدد 17، ديسمبر 2020، ص 01.

➤ تقارير وتعليمات ومذكرات

2. بنك الجزائر، مذكرة إعلامية للبنوك والمؤسسات المالية، 2020/03/24.
3. بنك الجزائر، بيان عن التعليمات رقم 02-2020 المؤرخة في 2020/04/06 - <https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/communiqu07032021ar.pdf> ، 2021/03/07.
4. بنك الجزائر، التعليمات 05-2020 مؤرخة في 06 أبريل 2020 ، المتعلقة بالإجراءات الاستثنائية لتخفيف بعض الأحكام الاحترازية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، 2020/04/06.
5. لجنة عمليات السياسة النقدية، اجتماع تطورات الوضع الاقتصادي، 2021/02/04، <https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/communiqu08022021ar.pdf>
6. محافظ بنك الجزائر، الاجتماع المشترك لصندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، 2020/04/26، ص 02.

➤ المواقع الالكترونية

7. أحمد يعقوب، كيف يسهم الشمول المالي والمدفوعات الالكترونية في نمو الناتج المحلي لمصر، <https://www.youm7.com/story/22/02/2021>
8. خالد المنشاوي، هل تسببت مخاطر كورونا في ارتفاع القروض المتعثرة في مصر؟، اندبندنت عربية، 2020/12/02، <https://www.independentarabia.com/node/173536>

❖ المصادر والمراجع باللغات الأجنبية

➤ Articles in scientific journals

9. SAHAY Ratna, The Promise of Fintech Financial Inclusion in the Post COVID-19 Era, Monetary and Capital Markets Department, Washington, 2020, p05.
10. Interventions at conferences
11. JAIME Caruana, Digital Financial Inclusion: Implications for Customers, Regulators, Supervisors, and Standard-Setting Bodies, Bank for International Settlements, welcoming remarks to the 2 nd Global Partnership for Financial Inclusion (GPII) Conference on Standard-Setting Bodies and Financial Inclusion, 30–31 October 2014.
12. Websites
13. BERGER Miriam, The coronavirus is upending cash economies. Mobile money could emerge as the winner, <https://www.afi->

- global.org/news/2020/05/coronavirus-upending-cash-economies-mobile-money-could-emerge-winner, , 15/11/2020.
14. BERNARD Mugema, Mobile Money and COVID-19: What can we learn from East Africa? , UNDP Accelerator Labs, <https://acclabs.medium.com/mobile-money-and-covid-19-what-can-we-learn-from-east-africa-5df456ca907b> , 06/12/2020.
15. KERR Helena, COVID-19 Is Boosting Fintech and Mobile Money in Myanmar, but What's Next?, <https://www.findevgateway.org/news/covid-19-boosting-fintech-and-mobile-money-myanmar-whats-next>, , ASEAN Today 07 Jul 2020.
16. <https://banque.meilleurtaux.com/comparateur-banque/actualites/2020-mars/covid-19-represente-une-menace-pour-secteur-bancaire-et-economie-europeenne.html> .
17. <https://uabonline.org/ar/> ,20/02/2021.
18. <https://www.echoroukonline.com/22/02/2021>.
19. <https://www.worldbank.org/en/topic/financialinclusion/overview/07/02/2021>.
20. ISABELLE Carboni AND BESTER Hennie, When Digital Payment Goes Viral: Lessons from COVID-19's Impact on Mobile Money in Rwanda, next billion, <https://nextbillion.net/covid-rwanda-mobile-money/>, 12/11/2020.
21. PEYTON Nellie, Coronavirus seen as trigger for mobile money growth in West Africa, <https://www.reuters.com/article/health-coronavirus-africa-idUSL8N2BN6AF> , Thomson Reuters Foundation, 01/04/2020.
22. THOMAS Zink AND STILLER Martin, COVID-19 and its Impact on the Banking Industry, <https://blog-idcuk.com/covid-19-impact-banking-industry/> ,MARCH 26, 2020.
23. Timothy Obiezu, Coronavirus Pandemic Fuels Mobile Money Transactions in Nigeria, <https://www.voanews.com/covid-19-pandemic/coronavirus-pandemic-fuels-mobile-money-transactions-nigeria>.
24. TOBIAS Adrian and ADITYA Narain, Maintaining Banking System Safety amid the COVID-19 Crisis, IMFBLog, <https://blogs.imf.org/2020/03/31/maintaining-banking-system-safety-amid-the-covid-19-crisis/> , MARCH 31, 2020.

25. World Bank. Global Economic Prospects, <https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/34710>, January 2021, Washington, 15/01/2021.